مراقبون: اتفاق الشركة "الاسرائيلية" لاستئجار "القنال" 99 عاما مقلق رغم النفي

الجمعة 3 فبراير 2023 08:07 م

بعد 24 ساعة مما أثاره الصحفي الصهيوني إيدي كوهين عن تعاقد هيئة قناة السويس مع شركة "إسرائيلية" لإدارة قناة السويس 99 عاما، أصدرت قناة السويس بيانا رسميا للرد على ما وصفته بـ"الشائعات المنتشرة" خلال الساعات الماضية، بشأن تعاقد الهيئة مع إحدى الشركات الإسرائيلية، لإدارة خدماتها من خلال عقد امتياز مدته ٩٩ سنة.

وقال أسامة ربيع رئيس هيئة قناة السويس أنه لا صحة لتلك الشائعات جملة وتفصيلا، مؤكدا على السيادة المصرية المطلقة بشقيها السياسي والاقتصادي في إدارة وتشغيل وصيانة المرفق الملاحي لقناة السويس.

وأضاف "ربيع " على أنه سيتم اتخاذ كافة التدابير القانونية اللازمة عبر الجهات المعنية ضد هذه الصفحات، وذلك حرصاً على عدم الزج بالهيئة أو انتحال اسمها وما يترتب عن ذلك من إثارة البلبلة أوالمساس بمكانتها الاقتصادية فى الأوساط المحلية والدولية.

إلا أن رئيس مجموتعة تكنوقراط مصر محمود وهبه من نيويورك قال "..ياسيسي ويا مدبولي اتحدي ان تنكروا اتفاق امتيازقناه السويس لإسرائيلي وعليه ايضا ان ينكر والا فالاتفاق مؤكد".

أما الفنان خالد أبو النجا (المعارض للإنقلاب) فأجمل موقفا عاما وقال "اي استغلال للاصول المصرية يعتبر لاغي و بأثر رجعي لأن حتي الرئي$ لا يملك هذا الحق".

ولتأخر الرد، طالب عضو مجلس حقوق الإنسان السابق د.أسامة رشدي على "تويتر" ب"الحد الأدنى لأي اعتبار للشعب المصري.. أن يخرج علينا رأس النظام ببيان مدى صحة هذا العقد او ينفون صحته ويؤكدون موقفهم من بيع حق الامتياز على قناة السويس .. ظاهر العقد والشركة الاسرائيلية والنوتاري واختام توثيق الخارجية البريطانية كلها مطابقة وصحيحة.. اين الحقيقة؟".

المحامي ورئيس حزب غد الثورة أيمن نور قال على "تويتر": ".. بوصفي محامي مختص في العقود الدوليه ومذكرات التفاهم المشابهة للحالة المعروضة .. فأنا أراجع العقد واعمل علي ترجمته منذ ان وصلتني امس نسخة من الدكتور محمود وهبه بهدف التثبت من تفاصيله وصحه التوقيعات .. وللآن بدا لي من ظاهر الاوراق اني أغلب صحتها والبحث مازال مستمرًا..".

من جانبه شكك الخبير والباحث نائل شافعي في ".. صحة عقد امتياز قناة السويس الذي تم الدفع به الي المعارضه كبالون اختبار لاحداث فرقعه تمتص غضب الشعب الذي لن يقبل ايجار لإسرائيل ٩٩ سنه بينما يمكن ان يرضي بعشر سنوات للامارات مثلاً"!! بحسب وجدان مصر.

وهو ما أشارت إليه إماراتية تدافع عن السيسي، على "تويتر" حيث كتبت زينب ميرزا (@zainabaloe)، "مستحيل هذا الكلام يكون صحيح يعني معقولة مالقوا غير شركة إسرائيلية!! لو شركة سعودية او اماراتية المهم عربية ماقلنا شي وحتى لو شركة صينية اهون على الاقل نقول دولة محايدة بس إسرائيلية مرة وحدة! ويااليت لو عشر او عشرين سنة 99 سنة مرة وحدة! اشك في هذا الكلام".!!

أما الأكاديمي بجامعات ماليزيا د.محمد حافظ فأشار إلى بيع بمعرفة اليهود متوقعا هذا السيناريو ".... مسلسل الخيانة.. السيسي تقابل مع منظمات اليهود في واشنطن يوم 15 ديسمبر .. يوم 16 ديسمبر صندوق النقد وافق على القرض المصري .. يوم 19 ديسمبر وافق البرلمان المصري على قانون إنشاء صندوق قناة السويس والذي يحق للسيسي ببيع وتأجير هيئة قناة السويس .. يوم 27 ديسمبر

بدأ مكتب المحاماة في كتابة العقد ومشاورة الأطراف المعنية حتى الوصول لصيغة نهائية يوم توقيع الإتفاقية يوم 12 يناير تم التوقيع على إتفاقية تأجير قناة السويس لمدة 99 عام للصهاينة .. يوم 14 يناير أصدرت المحكمة الدستوريا قانون فجائي يحصن توقيع السيسي على أي إتفاقية تخص بيع أو تأجير اصول الدولة المصرية".

أسامة ربيع الذي نفى صحة التعاقد مع شركة إسرائيلية لإدارة القناة بعقد امتياز مدته ٩٩ سنة، قال إنه سيتخذ كافة التدابير القانونية عبر الجهات المعنية سيتم اتخاذها ضد الصفحات التي نشرت هذه المعلومات

ويأتي الإعلان عن عقد الشركة (محور الجدل) في وقت ينشط فيه الإعلام العبري لمحاولة مزاعم بأن تتقدم "إسرائيل" ل"انقاذ مصر من الإفلاس والمجاعة القادمة حسب الإعلام العبري!!

الأكاديمي المقيم بالولايات المتحدة حسام يوسف (@drhossamsamy65) أكد أن الجدل مستمر فرغم شكره الفريق اسامة ربيع رئيس الهيئة لنفى صحة هذا العقد، إلا أنه ب{ايه "لم يشر الفريق اسامة لاى دلالات قانونية او اثبات قانونى قوى ينفى هذه الإدعاءات ويجب ان يصدر قانون رسمي بمنع التصرف فى قناة السويس او غيرها".

وكشف صلاح أيوب (@yrou712) أن "..شركة سولومون كانت مقرضة مصر مليار ونصف دولار فى عهد مبارك بضمان أصول مصرية منها قناة السويس وإتسدد القرض بعد ضغوط حزبية معارضة يعنى حضرتك جيت تنفى الخبر فأكدته نشكرك على حسن تعاونك".

وتشكّل عائدات قناة السويس -بلغت 8 مليارات دولار العام الماضي- مصدرًا رئيسًا للنقد الأجنبي في مصر التي تعاني من شح في العملة الأجنبية أدى الى تدهور كبير في سعر صرف الجنيه

ومع بلوغ معدّل التضخّم في مصر 22% رسميًا -في حين أنّه عمليًا 101% وفق خبراء- تبذل مصر قصارى جهدها لجلب الدولارات إلى البلاد

وأقرض صندوق النقد الدولي مصر 3 مليارات على مدى 4 سنوات، في حين يتعيّن على القاهرة سداد 42 مليار دولار من الديون خلال 2022-2023.